222 72 830 - 222 72 857 فاكس
majlisalomma@alanba.com.kw إيميل
• للتواصل:

النائب السابق و مرشح الدائرة الثالثة المحامي محمد الدلال متحدثا

النائب السابق و مرشح الدائرة الثالثة المحامي محمد الدلال متوسطا ناخبات الدائرة الثالثة (مجدي عبدالعزيز)

في افتتاح مقره الانتخابي أول من أمس بـ «الثالثة»

محمد الدلال: الشعب هو من سيحدد مستقبل الكويت في ظل التحديات الإقليمية الخطيرة

أكد مرشح الدائرة الثالثة المحامي محمد حسين الدلال أن هذه الأيام هي أيام تقرير المصير وتحديد شكل مجلس الأمة القادم وهل هو مجلس يقوم بسلق القوانين أو مجلس مناديب أم مجلس يجود عن مجالس الشعب، وينهض بالتنمية ويمثل الأمة مصدر السلطات، فالأمر الآن بيد الشعب هو من سيحدد مستقبل الكويت في ظل تحديات محلية وإقليمية كبيرة تتطلب من الشعب أن يقف وقفة جادة لاختيار من يمثله.

وأوضح الدلال في افتتاح مقره الانتخابي أمس الأول أنه خلال الأيام القليلة الماضية أثناء التقائه أبناء الدائرة الثالثة أدرك مدى الاحتقان والسخط الموجود لدى الشارع الكويتي من ضعف الحكومة وترد في أداء مجلس الأمة وعدم وجود تصورات واضحة للتعامل مع القضايا الإقليمية الرئيسة كالصحة والتعليم والإسكان والقضايا الأمنية، مؤكدا أن الشعب أوضح أنه ساخط على مجلس الأمة السابق الخاضع للمتنفذين والذي يدار بـ «جروب واتس آب» فهو لم يكن المجلس الذي يأمله الشعب، بل نحتاج إلى مجلس تشريعي ورقابي بطريقة صحيحة.

وبين الدلال أن قانون البصمة الوراثية الذي طالب سمو الأمير بتعديله لم يبحث من قبل اللجان المختصة وعلى الرغم من ذلك أقره مجلس الأمة المنحل، بالإضافة إلى أن هناك سبعة قوانين أقرت في جلسة واحدة وفي النهاية يقوم أحد أعضاء مجلس الأمة ويطالب بإقرار القوانين دون نقاش، وأكد الدلال أن القوانين سلقت في هذا المجلس فرحيل الحكومة والمجلس غير مأسوف عليهما، فلقد كان هناك تعاون كامل بين السلطتين في تلك القوانين التي أقرت، بالإضافة إلى التجاوز في القضايا الرئيسة مثل الإيداعات والداو والقسائم الزراعية، مبينا أن مثل هذه القوانين مربوطة بالوثيقة الإصلاحية، ثم تأتي الحكومة وتذهب إلى جيب المواطن، مؤكدا أن المرحلة المقبلة لا توجد بها مجاملات.

قانون الخصخصة فُصِّل على عدد معين من التجار وهذا إضرار بالمال العام وبالمواطن

وأكد أن المرحلة المقبلة لن يقبل فيها من أي وزير أو مسؤول التجاوز عن مصالح الناس ويجب إعادة هيبة المجلس وأن يحترم المواطن وأن تحفظ حقوقه وواجباته لأن التحديات كبيرة، مشيرا إلى أن التحدي الأكبر في المرحلة القادمة يتمثل في التحدي الأمني خاصة في ظل وجودنا في إقليم ملتهب، فهناك التهديد الإيراني والعلاقة مع العراق، إضافة إلى الحروب التي تخوضها المملكة العربية السعودية، لذا نحتاج إلى وقفة شعبية لتعزيز الأمن الداخلي بعد العديد من المحاولات لمس الأمن الداخلي في ظل اكتشاف خلية العبدلي وتفجير مسجد الإمام الصادق، فلابد من شخصيات تمثل الأمة للتعامل مع تلك التحديات لا أن تكون شخصيات كعبدالحميد دشتي وأمثاله فلا يمكن المساس بأمن المواطن لمصالح سياسية، فالقضية قضية بقاء ووجود.

محمد الدلال متحدثا للحاضرات خلال الندوة

وتابع الدلال: يجب أن تكون هناك إستراتيجية أمنية واضحة وأن يكون للشعب دور في تعزيز تلك الإستراتيجية، فلا يمكن الحديث عن التنمية دون الأمن، مشيرا إلى أن هناك العديد من التحديات الأخرى والتي تتمثل في الأمن الاقتصادي والاجتماعي وهي قضية أساسية لكل مواطن، فالكويتيون ليسوا التجار أو الشيوخ فقط، فهناك طبقة وسطى وإذا تم المساس بجيب المواطن اهتزت تلك الطبقة.

وأوضح الدلال أن الزيادة في أسعار البنزين هي البداية وسيعقبها رفع الدعم عن الكهرباء والماء وتخفيض دعم العمالة والمنح الطلابية في الوقت الذي يتجاهلون فيه القضايا الأهم ويقومون بالإسراف في مكافآت القياديين والتي رفعوها من 7 آلاف إلى 50 ألف دينار، بالإضافة إلى الهدر في المصروفات الأخرى والتي عليها العديد من علامات الاستفهام وهي مئات الملايين، كما أنه من غير المعقول أن يرتفع العلاج بالخارج من 130 مليون دينار قبل عامين إلى 500 مليون دينار لمصالح وتنفيع بعض أعضاء مجلس الأمة أليس هذا كله على حساب المواطن، ما يؤكد ضياع الأولويات لدى الحكومة. وتطرق الدلال إلى قانون الخصخصة، حيث قال: إن قانون الخصخصة فُصِّل على عدد معين من التجار وهذا إضرار بالمال العام وبالمواطن، مؤكدا أنه لا يمكن أن تتم معالجة المشكلة الاقتصادية دون إصلاح سياسي وإداري، ويجب أن يكون هناك خطان متوازيان نسير عليهما خلال الفترة القادمة.

وأكد الدلال أن النظام السياسي الحالي لا يكفل إدارة حكومية سليمة أو مجلسا يمثل الأمة تمثيلا كاملا، مشيرا إلى أن الصراعات أصبحت في كل مكان حتى وصلت إلى الرياضة ثم يخرج مسؤولا حكوميا ويقول إننا لا نريد أن تكون لدينا رياضة عالمية.

وقال الدلال: إننا في حاجة إلى إصلاح بعض نصوص الدستور وذلك في إطار تطوير الحياة السياسية وحتى تكون لدينا حكومة قوية ومجلس قادر على أن يصنع التنمية من خلال برامج انتخابية وأن يأتي النواب عن طريق قوائم، وهذا يتطلب أن يكون هناك تعديل للصوت الواحد الذي فتت المجتمع وعزز الطائفية والفئوية، كما يجب أن يكون هناك تنظيم للتيارات السياسية في الكويت. وطالب الدلال أنه يجب أن ننأى بالقضاء عن الصراعات السياسية وألا تتدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة القضائية وإذا حدث هذا الأمر فسنسير في نفس الدوامة، مشيرا إلى أن المتنفذين يتحدثون عن أن الكويت هي الماضي لكن نقول لهم إن الكويت هي الماضي والحاضر ونحن سنصنع المستقبل كما قالها العم أحمد السعدون، وآن الأوان أن يحمل رجال ونساء الكويت راية المستقبل فالكويت ليست «شيخ ولد شيخ ولد شيخ أو تاجر ولد تاجر ولد تاجر»، بل الكويت هي مواطن ولد مواطن ولد مواطنة.

وأكد أن هذا الأمر سيعزز سيادة الأمة وسنسعى مع المصلحين بإرادتكم داخل قاعة عبدالله السالم إلى أن تكون هناك رؤية أكثر وضوحا لكويت أكثر تقدما ومستقبلا وإشراقا، مؤكدا أن هذه الانتخابات ليست كأي انتخابات سابقة بل ستقرر مصير قضايا عديدة منها ما يتعلق بالنظم السياسية والوضع الأمني لذلك أحسنوا الاختيار.

واختتم الدلال حديثه قائلا: لا تلتفتوا إلى الإشاعات وإلى استطلاعات الرأي الموجهة التي تنتشر في وسائل التواصل الاجتماعي وركزوا على المصلحين.

الأغلبية العظمى من الشعب الكويتي مستاءة من أداء المجلس السابق

الدبوس مفتتحاً مقره الانتخابي: المرحلة المقبلة تحتاج إلى مجلس قوي يدافع عن المواطنين

أكد مرشح الدائرة الخامسة سامي الدبوس ان المرحلة المقبلة تحتاج الى مجلس امة قوي يدافع عن المواطنين، ويعمل بجدية لاصلاح الوضع السيئ، لافتا الى ان الوثيقة الاقتصادية التي طرحتها الحكومة مبهمة وعامة، ولم تحدد بنودا واضحة للتنفيذ، وانما بحثت عن سبل التوفير وزيادة الدخل في الميزانية على حساب الطبقات المحدودة الدخل والمتوسطة.

وقال الدبوس خلال افتتاح مقر الانتخابي امس تحت عنوان «يدا بيد.. نسمو بك يا وطن»، ان انتخابات مجلس الامة مفصلية وحاسمة لتحديد مستقبل الغد، خصوصا في ظل التحديات الاقليمية التي تمر بها المنطقة، مشيرا الى ان الأغلبية العظمى من الشعب الكويتي مستاءة من اداء عمل المجلس السابق ومن معظم القوانين والتشريعات التي صدرت فيه، وايضا غير راضية عن مهادنة المجلس للحكومة.

مرشح الدائرة الخامسة سامي الدبوس متحدثا

واعتبر ان قانون البصمة الوراثية من التشريعات المعيبة واعتداء صارخ على المكتسبات الدستورية، مؤكدا ان صاحب السمو الامير انهى الجدل حوله وطالب بإلغائه.

واكد ان الحكومة استسهلت جيب المواطن ورفعت سعر البنزين الذي مس جيوب المواطنين، وعلى الرغم من توفير 160 مليون دينار على ميزانية الدولة، متسائلا «اين الحكومة عن الهدر المالي الذي يقدر بمليارات الدنانير؟! واين هي من محاسبة المفسدين؟! واين هي من الاموال المهربة؟! واين هي من الهدر الحاصل في العلاج بالخارج؟! مشيرا الى ان الحكومة كانت تستطيع توفير مبالغ من خلال ايقاف الرشوة السياسية، وابتعاث الناس للخارج تحت مسمى العلاج بالخارج».

ودعا الدبوس الى تنويع مصادر الدخل الاقتصادي وعدم الاكتفاء بالاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، مؤكدا ان كل دول الخليج تحاول جاهدة تنويع مصادر دخلها.

خلال افتتاح مقره الانتخابي تحت عنوان «يداً بيد من أجل الإنجاز»

العميري: الكويت تملك اقتصاداً متيناً وعجز الميزانية سببه الهدر الكبير في الموارد المالية

شدد مرشح الدائرة الثالثة داود العميري على ضرورة تكريس الإصلاح في كل أروقة الدولة، مشيرا الى أن ما يحدث في الكويت سياسات هدم ولابد من إعادة الكويت الى دورها الريادي. وقال العميري في ندوته التي حملت عنوان «يدا بيد من اجل الانجاز» إن ما يحدث على صعيد الاقتصاد هو استثمار في الخارج وأغلبية التجار الكويتيين يستثمرون في الخارج لعدم الاستقرار في البلاد وهذا أكبر خطأ، مشيرا الى أن الرخصة هي كويتية، لكن المستفيدين أشخاص من خارج الكويت.

وقال إن الكويت تملك اقتصادا متينا والكويت بخير وما يحدث من عجز في الميزانية سببه الهدر الكبير الحاصل في الموارد المالية.

ونوه الى أن هناك عدم وجود عدالة في توزيع المناصب وتجاوز للامتيازات في أغلبية جهات الدولة، لافتا الى أن هناك عدم عدالة حتى في المعاملات الخاصة بالشعب.

مرشح الدائرة الثالثة داود العميري متحدثا خلال الندوة

أصبح غالبية النواب تسيرهم وتوجههم الحكومات بدلا من أن يكون العكس

وقال: السؤال الذي يفرض نفسه هل من الممكن ان تكون الكويت في مأمن من الاضطرابات الخارجية، أقول يمكن أن نحقق لك من خلال الإرادة الشعبية وفصل السلطتين عن التصويت، وذلك من خلال تشريع قانون يقتصر فيه التصويت على القوانين والتشريعات لنواب الأمة فقط وهنا تمثل إرادة الأمة، مشددا على ضرورة تعاون السلطتين بهدف تحقيق التنمية والإنجاز ومعالجة القضايا العالقة منذ عشرات السنين.

وتوقع العميري ان التغيير في المجلس المقبل سيكون كبيرا وهذا لمسته من خلال توجهات الشباب الكبرى، إذ لن يقل عن 50٪ لافتا الى أن شباب الكويت سيحددون التركيبة للمجلس المقبل. وطالب رئيس مجلس الوزراء القادم ان تكون خياراته الوزارية حسب الكفاءة لا التنفيع والمحاصصة، فالكويت لا تتحمل مزيدا من المجاملات، مؤكدا ان الاستقرار السياسي والأمني هو لبنة النهضة التنموية الشاملة، فالدراسة والعمل والرياضة أصبحت هاجسا مرعبا لدى الشباب أو غالبيتهم ما دمر كثيرا من الشباب الذين اصبحوا لا همّ لهم الا الملذات الشخصية.

وقال إن الناس أصبحت تفكر في الأوضاع وترديها وتراجعها، حيث أصبح غالبية النواب تسيرهم وتوجههم الحكومات بدلا من أن يكون العكس، فالمشرع هو الرقيب لا المتنفذ، لكننا اصبحنا نرى العكس.